وزارة الاستثمار

قرار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢

وزير الاستثمار

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛

وعلى قانون التجارة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار ؛

وعلى قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وتعديلاتها ؛

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ ؛

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وبناءً على ما عرضه رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المـادة رقـم (٧٩ مكرر) والبند رقم (٨) أولاً من المادة رقم (٢١٧) من اللائحـة التنفيذيـة لقانـون شـركات المساهمـة وشركات التوصيـة بالأسـهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، النصان الآتيان :

١ - المادة رقم (٧٩) :

« تؤدى الشركات التى يتم تأسيسها وفقًا لأحكام قانـون شـركات المساهمة وشـركات التوصيـة بالأسـهم والشـركات ذات المسئولية المحـدودة إلى الهيئـة مقابلاً للخدمات التى تؤديها هذه الجهة بواقع واحد فى الألف من قيمة رأس المال المصدر بالنسبة للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم بحد أدنى مقداره ألف جنيه مصرى وبحد أقصى مقداره عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل هذا المقابل بالعملات الأجنبية . »

٢ - البند رقم (٨) أولا من المادة رقم (٢١٧) :

« ٨ - الترخيص مقدمًا للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع الشركة على أن يكون الترخيص بالنسبة لكل عقد على حدة . »

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠١٠/٢/٨

وزير الاستثمار

د. محمود محيى الدين